Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), ( Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

# مستقبل الحوكمة الرقمية: دراسة نقدية تحليلية للتحول الرقمي في ليبيا

# The Future of Digital Governance: A Critical Analysis of Digital Transformation in Libya

أبوالقاسم محمد المشاي*
أستاذ مشارك/ الهيئة الليبية للبحث العلمي
mashai@aonsrt.ly

خالد عمرو أشتيوي**
أستاذ مشارك/ الهيئة الليبية للبحث العلمي
Eshtiwi_kh@aonsrt.ly

اية فريد المقدمي***
محاضر مساعد/ الهيئة الليبية للبحث العلمي
Aya.farid.mg.12@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/11/1 –تاريخ المراجعة: 2025/11/15– تاريخ القبول: 2025/11/25– تاريخ للنشر : 6/12/ 2025

## ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة بعنوان "مستقبل الحوكمة الرقمية: تحليل نقدي للتحول الرقمي في ليبيا"، إلى تقييم السياسات والتشريعات الرقمية في البلاد خلال الفترة (2020–2025). تركز الدراسة على التحديات الناتجة عن غياب استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، وتأثير محدودية نظم البيانات في قطاعي التعليم والصحة على جهود الرقمنة.

تُظهر النتائج أن الإطار التشريعي الرقمي في ليبيا يفتقر إلى التكامل والتنسيق، مما يُعيق التطبيق الفعّال للسياسات. كما تُعاني القطاعات الحيوية من فجوة رقمية عميقة بسبب ضعف البنية التحتية ونقص المهارات، مما يؤثر سلبًا على تقديم الخدمات العامة.

تُبيّن الدراسة أن السبب الرئيسي في تباطؤ التحول الرقمي في ليبيا هو غياب استراتيجية موحدة، مما يؤدي إلى جهود متفرقة وغير منسقة. وبالمقارنة مع تجارب دول مثل رواندا وإستونيا، تُسلط الدراسة الضوء على أهمية القيادة السياسية والرؤية الموحدة في تحقيق التحول الرقمي المستدام.

توصي الدراسة بضرورة صياغة استراتيجية وطنية شاملة للحوكمة الرقمية تتضمن تطوير البنية التحتية وتحسين نظم البيانات، إلى جانب بناء القدرات الرقمية وتعزيز الثقة والشفافية. يُؤكد الملخص على أن نجاح التحول الرقمي يتطلب التزامًا سياسيًا قويًا وتنسيقًا فعّالًا بين جميع الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرقمية، التحول الرقمي ليبيا، السياسات الرقمية، الاستراتيجية الوطنية، التشريعات الرقمية، مستقبل البيانات، الأمن السيبراني، السيادة الرقمية.

## Abstract

This study, titled "The Future of Digital Governance: A Critical Analysis of Digital Transformation in Libya," aims to evaluate the country's digital policies and legislation during the period from 2020 to 2025. It focuses on the challenges posed by the absence of a

comprehensive national digital transformation strategy and the impact of limited data systems on the digitalization efforts within the education and health sectors.

The findings reveal that Libya's digital legislative framework lacks integration and coordination, which hinders the effective implementation of policies. Furthermore, vital sectors suffer from a deep digital divide due to weak infrastructure and a shortage of digital skills, negatively impacting the delivery of public services.

The study demonstrates that the primary reason for the slow pace of digital transformation in Libya is the lack of a unified strategy, which results in fragmented and uncoordinated efforts. By comparing Libya's situation with the experiences of countries like Rwanda and Estonia, the study highlights the importance of political leadership and a unified vision in achieving sustainable digital transformation.

The study recommends the formulation of a comprehensive national digital governance strategy. This strategy should include developing digital infrastructure, improving data systems, building digital capacities, and fostering trust and transparency. The abstract emphasizes that successful digital transformation requires strong political commitment and effective coordination among all relevant stakeholders.

Keywords: Digital Governance, Digital Transformation, Libya, Digital Policies, National Strategy, Digital Legislation, Data Future, Cybersecurity, Digital Sovereignty.

## مقدمــة

تأتي هذه الدراسة في سياقٍ وطنيّ يشتد فيه الطلب على أدواتٍ قادرةٍ على ترميم الدولة وإعادة بناء الثقة العامة بعد أكثر من عقدٍ من الانقسام المؤسسي والتعثر السياسي. ويُطرح التحوّل الرقمي، بوصفه منظومةً مؤسسية ومعرفية تتجاوز حدود "الحوسبة" و"أتمتة الخدمات"، كرافعةٍ لإعادة تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع عبر حوكمة البيانات، وسيادة المعلومات، والشفافية والمساءلة. غير أنّ هذا الطموح يصطدم في الحالة الليبية بمشهدٍ مركّب: تشتت تشريعي، هشاشة في البنى التحتية والمقدرات الرقمية، وفجوات جسيمة في نظم البيانات في قطاعاتٍ حيويّة مثل التعليم والصحة، علاوةً على غياب استراتيجية وطنية جامعة تقود دفة التحوّل وتنسّق فاعليه. تُشخّص الورقة هذه المعضلة مركزياً، وتبيّن أن غياب الاستراتيجية الوطنية الشاملة للتحوّل الرقمي هو العائق الأبرز لتقدّم الرقمنة وتكاملها المؤسسي.

وتنهض هذه المقدّمة على مسلمةٍ مفادها أنّ التحوّل الرقمي ليس مشروعاً تقنياً محضاً، بل هو خيارٌ سياديٌّ حوكميٌّ يُعاد من خلاله تعريف السلطة العامة في عصر الشبكات. فهو يطال دوائر التشريع والتنظيم، وبناء القدرات، وهندسة الخدمات، وإدارة المخاطر السيبرانية، وتوزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ضمن "عقدٍ اجتماعيٍ رقمي" جديد. هذا الإطار يتطلّب، ابتداءً، بنية تحتية آمنة وموثوقة، وهوية رقمية موحّدة، ونُظماً متكاملة لإدارة البيانات، وآليات متقدمة للشفافية

والمساءلة وقابلية التتبع؛ كما يتطلّب، انتهاءً، بنيةً تشريعيةً متسقة تشمل المعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، ومكافحة الجريمة المعلوماتية بما يراعي الحقوق والحريات ويؤمن الثقة المجتمعية.

تحدِّد الدراسة فجوةً معرفيةً في الأدبيات العربية حول "سياسات البيانات" في ليبيا: كيف تُنتَج البيانات وتُحجَب وتُسَيَّس في سياق الانقسام؟ وكيف يؤثر غياب البيانات المعيارية والقابلة للمقارنة في صنع السياسات العامة وتقييمها؟ وتجادل بأن الفوضى المعلوماتية—من احتجاز البيانات وتضاربها إلى غياب السجلات الوطنية الموحدة—قد حوّلت البيانات من موردٍ للتنمية إلى أداةٍ للصراع، الأمر الذي شلّ التخطيط، وأضعف المساءلة، وعمّق انعدام الثقة. ومن هنا تتبلور أسئلةٌ بحثيةٌ فرعية تتقصّى مظاهر هذه الفوضى، وحدود التشريعات الناشئة، وإمكانات بناء عقدٍ اجتماعيٍّ رقمي يقوم على سيادة البيانات والعدالة الرقمية ضمن نطاقٍ زمني يمتد من 2020 إلى 2025، تقوّم الدراسة السياسات والبيئة التنظيمية الرقمية في ليبيا، وتستعرض جهود التقنين ذات الصلة—مثل قانون المعاملات الإلكترونية ومحاولات تجريم الجرائم المعلوماتية – وتبيّن تشتتها وضعف تكاملها، وما يرافق ذلك من مخاطر على الخصوصية وحرية التعبير في ظل محدودية الضمانات المؤسسية. كما تُظهر المعاينة القطاعية أن التعليم والصحة يمثلان "عنق الزجاجة" للتحوّل: لا قواعد بيانات وطنية موحدة للطلبة والمعلمين أو السجلات الطبية، ولا بنية تحتية أو مهارات رقمية كافية لتقديم خدماتٍ موثوقةٍ وقابلةٍ للتوسع. ويؤكّد هذا التشخيص حاجة البلاد إلى رؤيةٍ استراتيجيةٍ واضحة تحدّد الأولويات وتبني القدرات وتنسّق الجهود بين الجهات.

نظرياً ومنهجياً، تعتمد الدراسة إطار الحوكمة الرقمية ونظرية الدولة الشبكية وعلم اجتماع البيانات لفهم كيف يُعاد تشكيل السلطة العامة عبر الشبكات وقواعد البيانات والمنصات، مع توظيف مقاربةٍ تحليليةٍ نقدية تُزاوِج بين تحليلٍ مؤسسي–سياسي ودراسة حالة متعمّقة للحالة الليبية. وتستند هذه المقاربة إلى تحليل النصوص التشريعية والسياسات القطاعية والوثائق المؤسسية ذات الصلة، وإلى المقارنة المرجعية مع تجاربٍ مختارة خرجت من أزماتٍ أو انتقالاتٍ صعبة.

وتأتي المقارنة المرجعية هنا أداةً تفسيريةً وتطبيقية في آنٍ معاً: تُظهر إستونيا كيف تُبنى الثقة على هويةٍ رقميةٍ شاملة وخدماتٍ حكوميةٍ مُرقمنة شبه كاملة مع قابلية تتبع الوصول إلى البيانات؛ وتُبرز رواندا كيف يمكن أن تُسهم الهوية الرقمية والبنية التحتية الوطنية والقيادة السياسية في إعادة بناء الثقة بعد صراعٍ مدمّر؛ بينما تكشف تجربة العراق عن المتطلبات الصعبة لرقمنةٍ فاعلةٍ في بيئات ما بعد النزاع: بنية تحتية وتشريعات متماسكة، وحملات وعي، وشراكات بين القطاعين العام والخاص. تُستخدم هذه الحالات لا لاستنساخ نماذج جاهزة، بل لاستخلاص مبادئ توجيهية ملائمة للسياق الليبي.

إزاء ذلك، تصوغ الدراسة هدفاً مزدوجاً: أولاً، تقديم قراءة نقدية مُمَنهجة لوضع الحوكمة الرقمية في ليبيا من حيث التشريعات، والبنى المؤسسية، ونُظم البيانات القطاعية؛ وثانياً، اقتراح معالم استراتيجية وطنية للحوكمة الرقمية تتأسس على القيادة السياسية والرؤية الموحّدة، والإطار التشريعي المتكامل لحماية البيانات والأمن السيبراني، والهوية الرقمية الموحّدة، ورقمنة الخدمات ذات الأولوية، وتنمية المهارات الرقمية، وآليات شفافية ومساءلة قابلة للتنفيذ، بما يفضي إلى عقدٍ اجتماعيٍّ رقمي يرسّخ الثقة ويعيد الاعتبار للمنفعة العامة.

وتتجلّى إسهامات الدراسة المتوقّعة في ثلاثة مستويات: (1) إسهامٌ معرفيٌّ يربط سوسيولوجيا البيانات بنقد الدولة في سياقات الهشاشة المؤسسية، ويُبيّن كيف تُنتج البُنى الرقمية أنماطاً جديدة من السلطة والتنسيق؛ (2) إسهامٌ منهجيٌّ يعرض إطاراً تحليلياً تكاملياً قابلاً لإعادة الاستخدام في دراساتٍ مشابهة؛ (3) إسهامٌ سياساتيٌّ عمليٌّ يقدّم خارطة طريق لإعادة بناء منظومات البيانات والخدمات العامة على نحوٍ يُعزّز الفعالية ويقلّص الفساد ويُنمّي رأس المال الاجتماعي.

وأخيراً، تُرتّب الدراسة على النحو الآتي: يعرض القسم الأول الإطارين النظري والمنهجي؛ ويتناول الثاني ملامح الفوضى المعلوماتية في ليبيا وآثارها على صنع السياسات؛ ويُقيّم الثالث التشريعات والسياسات الرقمية والنظم القطاعية في التعليم والصحة؛ ويقترح الرابع مداخل بناء "العقد الاجتماعي الرقمي" ومعالم الاستراتيجية الوطنية؛ ويقدّم الخامس مقارنةً مرجعيةً مختصرة مع إستونيا ورواندا والعراق لاستخلاص الدروس؛ ثم تُختتم الدراسة بخلاصةٍ تحليليةٍ وتوصياتٍ عملية لتحويل البيانات من أداةٍ للصراع إلى أداةٍ لبناء الدولة. بهذه الصياغة، تؤطّر المقدّمةُ موضوعَ البحث وأسئلتَه وإسهامَه، وتُمهّد لمسارٍ تحليليٍّ يُسائل الواقع ويقدّم بدائل عملية قابلة للتطبيق في السياق الليبي.

## مخطط الدراسة

### إشكالية البحث:

يُعدّ التحول الرقمي من أبرز ملامح العصر الحديث، حيث لم يعد يقتصر على تحديث الأدوات والخدمات، بل أصبح مسارًا استراتيجياً لإعادة هيكلة نظم الحكم والإدارة، وبناء مؤسسات أكثر كفاءة وشفافية. وتؤكد الأدبيات على أن نجاح هذا التحول يرتبط بوجود بيئة تشريعية ومؤسساتية مستقرة، وسياسات رقمية واضحة تُوظف البيانات كعنصر مركزي في صنع القرار.

لكن في ظل الانقسام السياسي الحاد، وتآكل مؤسسات الدولة، وغياب إطار تشريعي وتنظيمي متماسك لإدارة البيانات، تواجه ليبيا تحديات جذرية في مسار التحول الرقمي، الذي يُفترض نظريًا أن يكون رافعة مركزية لإعادة بناء الدولة وتعزيز الحوكمة. فوفقًا لمقاربات الحوكمة الرقمية، والحوكمة التشاركية، يُنظر إلى الرقمنة ليس فقط كوسيلة تقنية لتحسين الأداء المؤسسي بل كأداة استراتيجية لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، عبر تكريس الشفافية، المساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار.

لكن في السياق الليبي، تتقاطع هذه الإمكانات النظرية مع واقع معقد يتميز بضعف سيادة القانون، وانقسام مؤسسي، وتوظيف انتقائي أو مسيّس للمعلومة. وهنا يظهر ما تسميه الأدبيات الحديثة بـ"سياسة البيانات **(Data Politics)** "أو "حرب البيانات"، حيث تُستخدم المعلومات والبيانات كأداة للصراع، لا كأداة للتنمية أو الإصلاح. وهذا يجعل من التحول الرقمي في ليبيا ساحة مفتوحة للتجاذبات، بدلًا من كونه مشروعًا وطنيًا جامعًا.

وعليـــــه، تنطلق إشكالية هذا البحث من السؤال المحوري الآتي:

**كيف يمكن أن يشكّل التحول الرقمي رافعة لبناء دولة حديثة في ليبيا، في ظل الانقسام السياسي، وتآكل المؤسسات، وغياب البنية التشريعية الناظمة للبيانات؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تهدف إلى تفكيك أبعاد الإشكالية وتحليلها من مختلف الزوايا النظرية والعملية:

1. ما هي أبرز مظاهر الفوضى المعلوماتية في ليبيا؟ وكيف أسهم غياب البيانات أو تضاربها في إعاقة صياغة وتنفيذ السياسات العامة؟
2. هل تُعتبر "حرب البيانات" أحد تجليات الصراع على السلطة في السياق الليبي؟ وكيف تُستخدم البيانات كأداة هيمنة أو إقصاء داخل المؤسسات؟

3. ما هو واقع السياسات الرقمية الليبية الحالية؟ وما أبرز التحديات التي تواجه تطوير نظم بيانات فعّالة في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، والمالية العامة؟

4. ما ملامح استراتيجية وطنية ممكنة للحوكمة الرقمية في ليبيا؟ وهل يمكن أن تسهم في بناء "عقد اجتماعي رقمي" جديد قائم على الشفافية، العدالة الرقمية، وسيادة البيانات؟

5. ما الدروس المستفادة من تجارب دول مرّت بظروف مشابهة مثل (رواندا، إستونيا، العراق)؟ وكيف يمكن استلهام نماذجها لبناء ثقة مجتمعية ومؤسسية عبر أنظمة رقمية فعّالة في ليبيا؟

6. كيف يمكن تحويل البيانات من أداة للصراع إلى أداة لبناء الدولة؟ وهل من الممكن توظيفها لتعزيز المساءلة، العدالة، والتنمية المستدامة في السياق الليبي؟

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تقديم مساهمة معرفية أصلية في حقل دراسات الدولة والحوكمة الرقمية في سياقات ما بعد النزاع، مع التركيز على الحالة الليبية التي لم تحظ بالدراسة الكافية من هذا المنظور. كما يهدف البحث إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية يمكن أن تسترشد بها الجهات المعنية في ليبيا عند صياغة وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي وحوكمة البيانات. علاوة على ذلك، يسعى البحث إلى إثراء النقاش الأكاديمي حول دور التكنولوجيا في بناء السلام وإعادة بناء الدول الهشة.

**هيكل البحث:**

**تتكون هذه الدراسة من عدة أقسام رئيسية:**

1. **الإطار النظري والمنهجي:** يقدم هذا القسم خلفية عن نظريات الحوكمة الرقمية، ومفهوم الدولة الشبكية، وعلم اجتماع البيانات. كما يحدد المنهج التحليلي المستخدم في الدراسة (تحليل مؤسسي–سياسي)، دراسة حالة، وتحليل نقدي.
2. **تحليل الفوضى المعلوماتية في ليبيا:** يتناول هذا القسم بالتحليل أسباب وتجليات الفوضى المعلوماتية في ليبيا، وتأثيرها على السياسات العامة، ودور "حرب البيانات" في الصراع على السلطة.
3. **تقييم السياسات الرقمية الليبية:** يحلل هذا القسم التشريعات الرقمية الناشئة في ليبيا ويقيم محدودية نظم البيانات في قطاعي التعليم والصحة، في ظل غياب استراتيجية وطنية. واضحة للرقمنة.
4. **نحو عقد اجتماعي رقمي:** يقترح هذا القسم معالم لاستراتيجية وطنية للحوكمة الرقمية في .ليبيا، ترتكز على مبادئ الشفافية، والعدالة الرقمية، وسيادة البيانات.
5. **مقارنة مرجعية:** يستعرض هذا القسم تجارب دول أخرى (رواندا، إستونيا، العراق) في بناء أنظمة رقمية فعالة في سياقات ما بعد النزاع، ويستخلص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الحالة الليبية
6. **خاتمة وتوصيات:** يلخص هذا القسم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ويقدم رؤية مستقبلية وتوصيات عملية لتحويل البيانات من أداة للصراع إلى أداة لبناء الدولة وتعزيز المساءلة والتنمية في ليبيا.

## الدراسة النظرية

**الإطار النظري والمنهجي:**

تُعد هذه الدراسة محاولة لفهم أبعاد التحول الرقمي في سياق الدولة الليبية الهشة، وكيف يمكن أن يُسهم في إعادة بناء الدولة وتعزيز حوكمة البيانات. يتطلب هذا الفهم إطارًا نظريًا ومنهجيًا متعدد الأبعاد يستند إلى نظريات الحوكمة الرقمية، ومفهوم الدولة الشبكية، وعلم اجتماع البيانات، بالإضافة إلى منهج تحليلي نقدي يراعي خصوصية السياق الليبي.

**نظريات الحوكمة الرقمية:**

لتقديم الخدمات (ICT) تُعرف الحوكمة الرقمية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية، وتحسين كفاءة الإدارة العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومشاركة المواطنين في صنع القرار. تتعدد النظريات التي تفسر الحوكمة الرقمية وتأثيراتها ومن أبرزها.

- **نظرية الوكالة: (Agency Theory)** تُركز هذه النظرية على العلاقة بين الموكل (المواطنين) والوكيل (الحكومة)، وكيف يمكن للحوكمة الرقمية أن تقلل من مشكلات الوكالة، مثل عدم تناسق المعلومات والفساد، من خلال زيادة الشفافية وتوفير آليات للمساءلة. في السياق الليبي، حيث تتآكل الثقة بين المواطنين والمؤسسات، يمكن للحوكمة الرقمية أن تُسهم في استعادة هذه الثقة عبر توفير معلومات دقيقة وشفافة حول أداء الحكومة وإنفاقها.
- **نظرية الموارد والقدرات: (Resource-Based View)** تُشير هذه النظرية إلى أن القدرات الرقمية، مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والمهارات الرقمية، تُعد موارد استراتيجية تُمكن الحكومات من تحقيق ميزة تنافسية وتحسين أدائها. في ليبيا، يُعد غياب هذه الموارد والقدرات تحديًا كبيرًا أمام التحول الرقمي، مما يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية وتنمية المهارات.
- **نظرية أصحاب المصلحة: (Stakeholder Theory)** تُؤكد هذه النظرية على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة (المواطنين، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية التحول الرقمي لضمان نجاحها واستدامتها. في سياق الانقسام السياسي في ليبيا، يُعد إشراك جميع الأطراف في صياغة وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي أمرًا حاسمًا لضمان قبولها وشرعيتها.
- **نظرية الانتشار والتبني: (Diffusion of Innovations Theory)** تُفسر هذه النظرية كيفية ،انتشار التكنولوجيات الجديدة وتبنيها داخل المجتمع. تُشير إلى أن عوامل مثل الميزة النسبية .التوافق، التعقيد، القابلية للتجربة، والقابلية للملاحظة، تُؤثر على معدل تبني الابتكارات الرقمية في ليبيا، يُمكن أن تُسهم حملات التوعية والتدريب في زيادة معدل تبني الخدمات الرقمية.

**الدولة الشبكية وعلم اجتماع البيانات:**

يُعد مفهوم الدولة الشبكية ((**Network State** الذي طوره مانويل كاستلز ، إطارًا نظريًا لفهم كيفية، تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على طبيعة الدولة والمجتمع في العصر الرقمي. تُشير الدولة الشبكية إلى دولة تتسم باللامركزية، والترابط، والاعتماد على الشبكات الرقمية في تنظيم علاقاتها الداخلية والخارجية [6]. في سياق ليبيا، حيث تتسم الدولة بالهشاشة والانقسام، يمكن أن يُسهم التحول الرقمي في بناء دولة شبكية أكثر مرونة وقدرة على التكيف، من خلال:

- **تعزيز الترابط بين المؤسسات:** تُمكن الشبكات الرقمية المؤسسات الحكومية المختلفة من تبادل المعلومات والتعاون بشكل أكثر فعالية، مما يُقلل من الانقسام ويُعزز التنسيق.
- **تسهيل مشاركة المواطنين:** تُوفر المنصات الرقمية قنوات جديدة لمشاركة المواطنين في صنع القرار وتقديم الملاحظات، مما يُعزز الشرعية ويُقلل من الشعور بالإقصاء.
- **بناء الثقة:** تُسهم الشفافية التي تُوفرها الشبكات الرقمية في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، من خلال توفير معلومات دقيقة حول أداء الحكومة وإنفاقه.

أما علم اجتماع البيانات: **(Sociology of Data)** فهو حقل ناشئ يُعنى بدراسة كيفية تأثير البيانات على المجتمع والعلاقات الاجتماعية، وكيف تُشكل البيانات وتُعاد تشكيلها من خلال الممارسات ، الاجتماعية والسياسية [7]. في ليبيا، حيث تُعد "حرب البيانات" شكلاً من أشكال الصراع على السلطة يُقدم علم اجتماع البيانات إطاراً لفهم:

- **تسييس البيانات:** كيف تُستخدم البيانات كأداة للتلاعب والتضليل في الصراعات السياسية

غياب البيانات وتأثيره : كيف يُؤثر غياب البيانات الموثوقة على قدرة الدولة على صياغة سياسات عامة فعالة .

- **أخلاقيات البيانات:** أهمية وضع إطار أخلاقي وقانوني لجمع البيانات وتخزينها ومشاركتها لضمان حماية الخصوصية ومنع سوء الاستخدام .
- **المنهج التحليلي المستخدم:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقـــــدي **Critical Analytical (Approach)** الذي يُمكن من تحليل الظواهر المعقدة في سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي. يُركز هذا المنهج على:
- **تحليل مؤسسي–سياسي:** يُمكن من فهم كيفية تأثير الانقسام السياسي وتآكل المؤسسات على عملية التحول الرقمي وحوكمة البيانات في ليبيا. يُركز على ديناميكيات السلطة، وتأثير الفاعلين المختلفين، وكيف تُشكل الهياكل السياسية الحالية التحديات والفرص أمام التحول الرقمي.
- **دراسة حالة: (Case Study)** تُركز الدراسة على الحالة الليبية كدراسة حالة فريدة، مع الاستفادة من التجارب المقارنة لدول أخرى خرجت من نزاعات مشابهة (مثل رواندا وإستونيا والعراق) لاستخلاص الدروس المستفادة وتحديد أفضل الممارسات. تُمكن دراسة الحالة من الغوص عميقًا في التفاصيل وفهم السياق الخاص بليبيا.
- **تحليل نقدي:** يُمكن من تجاوز الوصف السطحي للظواهر، والبحث عن الأسباب الجذرية ،للمشكلات، واقتراح حلول مبتكرة تُراعي خصوصية السياق الليبي. يُركز على التحديات الكامنة والتناقضات، وكيف يمكن للتحول الرقمي أن يُسهم في تجاوزها.

من خلال هذا الإطار النظري والمنهجي، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل وعميق للتحول الرقمي في ليبيا، مع التركيز على حوكمة البيانات كأداة لإعادة بناء الدولة وتعزيز الاستقرار والتنمية في سياق ما بعد النزاع.

**تحليل الفوضى المعلوماتية في ليبيا:**

تُعاني ليبيا في الفترة ما بين 2020–2025 من حالة عميقة من الفوضى المعلوماتية التي تُعد انعكاسًا مباشرًا للانقسام السياسي وتآكل المؤسسات. هذا الوضع أدى إلى تعطيل كبير في صياغة وتنفيذ السياسات العامة حيث يُشكل غياب البيانات الدقيقة والموثوقة، وتضارب المعلومات المتاحة، عائقًا، رئيسيًا أمام أي جهود تنموية أو إصلاحية. إن الافتقار إلى بيانات

موحدة وشاملة حول السكان، الموارد البنية التحتية، والاحتياجات الأساسية، يجعل من الصعب على أي جهة حكومية سواء كانت في الشرق أو الغرب اتخاذ قرارات مستنيرة أو تخطيط فعال للخدمات العامة.

**غياب البيانات وتضاربها وتأثيرها على السياسات العامة:**

يُعد غياب البيانات الرسمية الموثوقة أحد أبرز التحديات التي تواجه ليبيا. ففي ظل وجود حكومتين متنافستين تفتقر البلاد إلى مصدر واحد وموثوق للمعلومات الإحصائية والديموغرافية والاقتصادية. هذا الغياب يؤدي إلى :

**صعوبة التخطيط والتنفيذ:** بدون بيانات دقيقة عن أعداد الطلاب، المرضى، أو الأسر المحتاجة، يصبح من المستحيل وضع خطط تعليمية أو صحية أو اجتماعية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين. على سبيل المثال، يؤثر غياب البيانات عن أعداد الطلاب في كل منطقة على توزيع المدارس والمعلمين، كما يؤثر غياب البيانات الصحية على توزيع المستشفيات والمراكز الصحية والأدوية.

**تضارب السياسات وتداخل الصلاحيات:** يؤدي تضارب البيانات بين الجهات المختلفة إلى اتخاذ قرارات متناقضة، مما يُعيق التنمية ويُفاقم الأزمات. فكل جهة قد تعتمد على بياناتها الخاصة، مما يؤدي إلى عدم التنسيق وتكرار الجهود أو إهدار الموارد.

**ضعف المساءلة والشفافية:** في غياب البيانات الموحدة والشفافة، يصعب مساءلة المسؤولين عن أدائهم، مما يُشجع على الفساد ويُضعف ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. فعدم وجود سجلات واضحة للمشاريع المنفذة أو الأموال المصروفة يجعل من الصعب تتبع الإنفاق العام ومحاسبة المسؤولين.

**تأثير على الاستقرار الاقتصادي:** يؤثر غياب البيانات الاقتصادية الدقيقة على قدرة الدولة على إدارة مواردها بشكل فعال، ويُعيق جذب الاستثمارات الأجنبية، ويُفاقم الأزمات الاقتصادية. فالمستثمرون يحتاجون إلى بيانات موثوقة لاتخاذ قراراتهم وغيابها يُعد رادعًا كبيراً.

**حرب البيانات "كشكل من أشكال الصراع على السلطة":**

في السياق الليبي يمكن اعتبار "حرب البيانات" شكلاً من أشكال الصراع على السلطة. فكل طرف يحاول السيطرة على المعلومات وتوجيهها لخدمة مصالحه السياسية والاقتصادية وهذا يتجلى في:

**احتجاز البيانات:** تقوم بعض الجهات باحتجاز البيانات أو رفض مشاركتها مع الأطراف الأخرى مما يُعيق عمل المؤسسات ويُفاقم الانقسام. هذا الاحتجاز قد يكون متعمدًا لعرقلة عمل الحكومة المنافسة أو للحفاظ على نفوذ معين

تسييس المعلومات : يتم تسييس المعلومات واستخدامها كأداة للدعاية أو التضليل، مما يُعمق الانقسام ويُعيق أي محاولات للمصالحة الوطنية. فكل طرف قد ينشر بيانات تدعم روايته وتُشوه صورة الطرف الآخر.

**غياب الإطار التشريعي:** يؤدي غياب البنية التشريعية الناظمة للبيانات إلى فوضى في جمعها وتخزينها ومشاركتها، مما يُسهل التلاعب بها ويُعيق بناء نظام معلوماتي وطني موحد. فعدم وجود قوانين واضحة لحماية البيانات وخصوصيتها يُعرضها للاستغلال وسوء الاستخدام.

إن هذه الفوضى المعلوماتية تُشكل تحديًا كبيرًا أمام بناء دولة حديثة في ليبيا، وتُبرز الحاجة الملحة إلى استراتيجية وطنية شاملة لحوكمة البيانات تُعزز الشفافية والمساءلة وتُمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة تخدم مصالح جميع الليبيين.

**تقييم السياسات الرقمية الليبية:**

على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجهها ليبيا، شهدت الفترة بين 2020 و2025 بعض المحاولات لوضع سياسات رقمية وإن كانت متفرقة ومحدودة التأثير. يهدف هذا القسم إلى تحليل التشريعات الرقمية الناشئة، وتقييم محدودية نظم البيانات في قطاعي التعليم والصحة، وتسليط الضوء على غياب استراتيجية وطنية شاملة للرقمنة.

**تحليل التشريعات الرقمية الناشئة:**

شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة بعض المبادرات التشريعية المتعلقة بالمجال الرقمي، ولكنها تظل غير كافية لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة أو لمعالجة التحديات المعقدة لحوكمة البيانات في سياق ما بعد النزاع من بين هذه التشريعات.

**قانون المعاملات الإلكترونية:** صدر هذا القانون بهدف تنظيم المعاملات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية، وإضفاء الحجية القانونية على التوقيع الإلكتروني والمستندات الإلكترونية، ومع ذلك يواجه تطبيق هذا القانون تحديات تتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية المحدودة، وضعف الوعي القانوني بأهمية هذه الأدوات.

**قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية:** يهدف هذا القانون إلى تجريم الأفعال التي تشكل اعتداءً على الأنظمة المعلوماتية أو البيانات، مثل الاختراق والتزوير والتشهير عبر الإنترنت إلا أن هذا القانون يثير مخاوف بشأن تأثيره على حرية التعبير والحق في الخصوصية، خاصة في ظل غياب آليات رقابة قضائية مستقلة وفعالة.

**مشاريع قوانين حماية البيانات الشخصية:** هناك بعض المسودات والمقترحات لقوانين تهدف إلى حماية البيانات الشخصية للمواطنين، ولكنها لم تر النور بعد. يُعد غياب قانون شامل لحماية البيانات الشخصية أحد أبرز التحديات التي تواجه بناء الثقة في البيئة الرقمية الليبية ويُعرض بيانات المواطنين لخطر الاستغلال وسوء الاستخدام.

بشكل عام تتسم التشريعات الرقمية الناشئة في ليبيا بالتشتت وعدم التكامل، وغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة. كما أنها غالبًا ما تكون متأثرة بالانقسام السياسي، حيث قد تصدر تشريعات متضاربة من قبل السلطات المختلفة مما يزيد من حالة الفوضى التشريعية ويعيق بناء بيئة رقمية آمنة وموثوقة.

**محدودية نظم البيانات في التعليم والصحة:**

يُعد قطاعا التعليم والصحة من أهم القطاعات الحيوية التي يمكن للتحول الرقمي أن يُحدث فيها تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا. ومع ذلك، تعاني نظم البيانات في هذين القطاعين في ليبيا من محدودية كبيرة، مما يُعيق تقديم خدمات ذات جودة عالية ويُفاقم الأزمات القائمة.

**في قطاع التعليم:**

- **غياب بيانات دقيقة عن الطلاب والمعلمين:** لا توجد قاعدة بيانات وطنية موحدة وشاملة للطلاب والمعلمين، مما يجعل من الصعب تخطيط الموارد التعليمية بشكل فعال وتوزيع المعلمين بشكل عادل، ومتابعة أداء الطلاب. هذا الغياب يؤثر أيضًا على جودة التعليم وقدرته على تلبية احتياجات سوق العمل.
- **ضعف البنية التحتية التكنولوجية في المدارس:** تعاني معظم المدارس الليبية من نقص حاد في البنية التحتية التكنولوجية، مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، مما يُعيق تطبيق أي مبادرات للتعليم الإلكتروني أو استخدام التكنولوجيا في تحسين العملية التعليمية .

- **نقص المهارات الرقمية لدى المعلمين والطلاب:** هناك حاجة ماسة إلى تدريب المعلمين والطلاب على استخدام التكنولوجيا بفعالية في التعليم والتعلم، وتطوير المناهج الدراسية لتواكب متطلبات العصر الرقمي.

**في قطاع الصحة:**

- **غياب سجلات طبية إلكترونية موحدة:** لا يوجد نظام وطني موحد للسجلات الطبية الإلكترونية، مما يجعل من الصعب تتبع التاريخ المرضي للمرضى، وتنسيق الرعاية الصحية بين مختلف مقدمي الخدمات، وإجراء البحوث والدراسات الوبائية .
- **صعوبة الوصول إلى المعلومات الصحية:** يواجه المواطنون صعوبة في الوصول إلى معلومات صحية موثوقة، مما يُعيق اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهم ويُعرضهم لخطر المعلومات المضللة.
- **تحديات في إدارة الأزمات الصحية:** أظهرت جائحة كوفيد-19 ضعف قدرة النظام الصحي الليبي على إدارة الأزمات الصحية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى غياب نظم بيانات فعالة لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالجائحة وتتبع انتشارها.

إن محدودية نظم البيانات في قطاعي التعليم والصحة تُشكل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، وتُبرز الحاجة الملحة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية التكنولوجية، وتطوير المهارات الرقمية، ووضع سياسات واضحة لجمع وإدارة البيانات في هذين القطاعين الحيويين.

**غياب استراتيجية وطنية للرقمنة:**

على الرغم من بعض المبادرات المتفرقة، تفتقر ليبيا إلى استراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة للتحول الرقمي. هذا الغياب يؤدي إلى:

**تشتت الجهود وعدم التنسيق:** في غياب استراتيجية وطنية، تعمل الجهات المختلفة بشكل منفصل، مما يؤدي إلى تكرار الجهود، وإهدار الموارد، وعدم تحقيق النتائج المرجوة.

**غياب الأولويات الواضحة:** لا توجد أولويات واضحة للاستثمار في التحول الرقمي، مما يجعل من الصعب توجيه الموارد المحدودة نحو المشاريع ذات الأولوية القصوى.

**ضعف الإطار المؤسسي:** لا يوجد إطار مؤسسي قوي وموحد لقيادة وتنسيق جهود التحول الرقمي على المستوى الوطني، مما يُعيق اتخاذ القرارات وتنفيذها بفعالية.

**عدم الاستفادة من الفرص المتاحة:** تفوت ليبيا العديد من الفرص المتاحة للاستفادة من التكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط الفعال .

إن وضع استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي يُعد خطوة ضرورية لتوحيد الجهود، وتحديد الأولويات، وبناء إطار مؤسسي قوي، والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية رؤية واضحة، وأهدافًا محددة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس وآليات للمتابعة والتقييم.

**نحو عقد اجتماعي رقمي:**

في ظل التحديات التي تواجهها ليبيا، يمكن للتحول الرقمي أن يُسهم في بناء عقد اجتماعي جديد يرتكز على مبادئ الشفافية، والعدالة الرقمية، وسيادة البيانات. يتطلب ذلك وضع استراتيجية وطنية شاملة للحوكمة الرقمية، تُعزز الثقة بين المواطنين والدولة، وتُمكن من تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، وتُعزز المشاركة المجتمعية في صنع القرار.

**معالم استراتيجية وطنية للحوكمة الرقمية:**

يجب أن تتضمن الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرقمية في ليبيا المعالم التالية:

1. **القيادة السياسية والرؤية الموحدة:** يجب أن يكون هناك التزام سياسي قوي على أعلى المستويات بدعم التحول الرقمي، ووضع رؤية وطنية موحدة تُحدد الأهداف والأولويات. يجب أن تتجاوز هذه الرؤية الانقسامات السياسية الحالية، وأن تُركز على بناء دولة حديثة وفعالة تخدم جميع الليبيين.
2. **الإطار القانوني والتنظيمي:** يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل يُنظم جميع جوانب التحول الرقمي، بما في ذلك حماية البيانات الشخصية، والأمن السيبراني، والمعاملات الإلكترونية، والجرائم المعلوماتية. يجب أن يكون هذا الإطار متوافقًا مع المعايير الدولية، وأن يُراعي خصوصية السياق الليبي .
3. **البنية التحتية الرقمية:** يجب الاستثمار في بناء بنية تحتية رقمية قوية وموثوقة، تشمل شبكات الإنترنت عالية السرعة، ومراكز البيانات الآمنة، والمنصات الرقمية المتكاملة. يجب أن تُتاح هذه البنية التحتية لجميع المواطنين والمؤسسات بأسعار معقولة.
4. **الهوية الرقمية الموحدة:** يجب تطوير نظام هوية رقمية موحدة وشاملة لجميع المواطنين تُمكنهم من الوصول إلى الخدمات الحكومية والخاصة بشكل آمن وسهل. يجب أن يكون هذا النظام متوافقًا مع معايير الخصوصية وحماية البيانات.
5. **رقمنة الخدمات الحكومية:** يجب التركيز على رقمنة الخدمات الحكومية الأساسية، مثل التعليم، والصحة، والسجلات المدنية، والخدمات البلدية. يجب أن تكون هذه الخدمات سهلة الاستخدام ومتاحة للجميع وأن تُسهم في تقليل البيروقراطية والفساد.
6. **تنمية المهارات الرقمية:** يجب الاستثمار في تنمية المهارات الرقمية لدى المواطنين والموظفين الحكوميين، من خلال برامج التدريب والتأهيل، وتطوير المناهج الدراسية. يجب أن تُركز هذه البرامج على بناء القدرات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا بفعالية في مختلف المجالات.
7. **تعزيز المشاركة المجتمعية:** يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة (المواطنين، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في صياغة وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي. يجب أن تُوفر آليات للمشاركة والتشاور، وأن تُؤخذ آراء ومقترحات جميع الأطراف بعين الاعتبار.
8. **التعاون الدولي:** يجب الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال التحول الرقمي وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الصديقة للحصول على الدعم الفني والمالي اللازم.

**مبادئ الشفافية، العدالة الرقمية، وسيادة البيانات:**

يجب أن ترتكز الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرقمية على المبادئ التالية:

- **الشفافية: (Transparency)** يجب أن تُعزز الحوكمة الرقمية الشفافية في عمل المؤسسات الحكومية من خلال نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالسياسات العامة، والموازنات والمشاريع، والقرارات. يجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للجميع وسهلة الوصول إليها ومفهومة.
- **العدالة الرقمية: (Digital Equity)** يجب أن تضمن الحوكمة الرقمية وصول جميع المواطنين إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، أو مستوى تعليمهم. يجب العمل على سد الفجوة الرقمية وتوفير الدعم اللازم للفئات المهمشة لتمكينها من الاستفادة من الفرص التي يُتيحها التحول الرقمي.
- **سيادة البيانات: (Data Sovereignty)** يجب أن تُعزز الحوكمة الرقمية سيادة ليبيا على بياناتها، من خلال وضع قوانين وتشريعات تضمن حماية البيانات الوطنية من الاستغلال الخارجي وتُنظم تدفق البيانات عبر الحدود. يجب أن تكون ليبيا هي صاحبة القرار في كيفية جمع بياناتها وتخزينها واستخدامها.
- **المساءلة: (Accountability)** يجب أن تُعزز الحوكمة الرقمية المساءلة في عمل المؤسسات الحكومية، من خلال توفير آليات لتتبع أداء المسؤولين، وتقييم نتائج السياسات العامة، ومحاسبة المقصرين. يجب أن تُمكن المواطنين من مساءلة حكومتهم عن قراراتها وأفعالها.
- **الأمن السيبراني: (Cybersecurity)** يجب أن تولي الحوكمة الرقمية أهمية قصوى للأمن السيبراني من خلال وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، وبناء القدرات اللازمة لحماية البنية التحتية الرقمية والبيانات من الهجمات السيبرانية. يجب أن تكون البيئة الرقمية الليبية آمنة وموثوقة.
- **الابتكار وريادة الأعمال: (Innovation and Entrepreneurship)** يجب أن تُشجع الحوكمة الرقمية الابتكار وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا، من خلال توفير بيئة داعمة للشركات الناشئة، وتسهيل الوصول إلى التمويل، وحماية حقوق الملكية الفكرية. يجب أن يكون التحول الرقمي محركًا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

إن بناء عقد اجتماعي رقمي جديد في ليبيا يتطلب جهدًا وطنيًا شاملاً ، يشارك فيه جميع الفاعلين ويهدف إلى بناء دولة حديثة وفعالة، تُعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وتُحقق التنمية المستدامة لجميع الليبيين.

**مقارنة مرجعية:**

لتقديم رؤية شاملة للتحول الرقمي كأداة لإعادة بناء الدولة في سياقات ما بعد النزاع، من الضروري استعراض تجارب دول مرت بظروف مشابهة وتمكنت من تحقيق تقدم في هذا المجال. سنركز على تجارب رواندا، إستونيا، والعراق مع استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الحالة الليبية.

**تجارب دول خارجة من نزاعات مشابهة:**

**رواندا: بناء الثقة من رماد الإبادة الجماعية.**

تُعد رواندا مثالاً بارزًا لدولة خرجت من صراع مدمر (الإبادة الجماعية عام 1994) وتمكنت من تحقيق تحول رقمي لافت، ليس فقط على الصعيد التكنولوجي، بل أيضًا في بناء الثقة المجتمعية والمؤسسية بعد الإبادة الجماعية، كانت رواندا في حاجة ماسة إلى إعادة بناء كل شيء، بما في ذلك مؤسسات الدولة المنهارة والثقة بين أفراد المجتمع. كان للتحول الرقمي دور محوري في هذه العملية:

- **الهوية الرقمية الموحدة:** قامت رواندا بتحديث نظام الهوية الوطنية وإدخال الهوية الرقمية الموحدة، مما ساهم في استعادة النظام وتحديد هوية المواطنين بشكل دقيق. هذا النظام كان أساسًا لتقديم الخدمات الحكومية وتتبع السكان، مما عزز الشفافية والمساءلة.
- **الخدمات الحكومية الرقمية:** استثمرت رواندا بشكل كبير في رقمنة الخدمات الحكومية مما سهل وصول المواطنين إلى الخدمات الأساسية وقلل من الفساد. هذا التحول ساهم في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، حيث شعروا بأن الحكومة تعمل بفعالية لخدمتهم.
- **البنية التحتية الرقمية:** ركزت رواندا على بناء بنية تحتية رقمية قوية، بما في ذلك شبكات الألياف الضوئية التي غطت معظم أنحاء البلاد. هذا مكن من توفير الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية، مما دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **القيادة السياسية والرؤية:** كان للقيادة السياسية في رواندا رؤية واضحة والتزام قوي بالتحول الرقمي كأداة للتنمية وإعادة بناء الدولة. هذا الالتزام كان حاسمًا في تجاوز التحديات وتحقيق النجاح.

الدروس المستفادة من رواندا تكمن في أهمية وجود رؤية سياسية قوية، والاستثمار في الهوية الرقمية كركيزة أساسية لبناء الثقة، ورقمنة الخدمات لتعزيز الشفافية والمساءلة.

**إستونيا: الريادة الرقمية وبناء مجتمع الثقة.**

تُعتبر إستونيا رائدة عالميًا في مجال التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية على الرغم من أنها لم تمر بنزاع داخلي بالمعنى الليبي، إلا أنها خرجت من حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي مع تحديات كبيرة في بناء مؤسسات ديمقراطية حديثة وبناء الثقة. تجربتها تقدم نموذجًا للحوكمة الرقمية الشاملة.

- **الهوية الرقمية الشاملة:** إستونيا لديها نظام هوية رقمية متقدم يسمح للمواطنين بالوصول إلى جميع الخدمات الحكومية والخاصة عبر الإنترنت، بما في ذلك التصويت الإلكتروني والتوقيع الرقمي هذا النظام يعزز الشفافية ويقلل من البيروقراطية.
- **رقمنة 99% من الخدمات الحكومية:** تقدم إستونيا ما يقرب من 99% من خدماتها الحكومية عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد على المواطنين ويقلل من فرص الفساد. هذا المستوى العالي من الرقمنة يعزز الثقة في الحكومة وفعاليتها.
- **الشفافية وحماية البيانات:** تولي إستونيا أهمية قصوى للشفافية وحماية البيانات الشخصية للمواطنين، مما يعزز الثقة في النظام الرقمي. يتمتع المواطنون بالقدرة على تتبع من قام بالوصول إلى بياناتهم، مما يزيد من مستوى المساءلة.
- **التعليم الرقمي:** استثمرت إستونيا في التعليم الرقمي منذ سن مبكرة، مما أدى إلى جيل واعٍ رقميًا وقادر على التكيف مع التغيرات التكنولوجية.

الدروس المستفادة من إستونيا تُبرز أهمية الشمولية في التحول الرقمي، وضرورة بناء نظام هوية رقمية قوي، والتركيز على الشفافية وحماية البيانات لبناء الثقة.

**العراق: تحديات التحول الرقمي في سياق ما بعد النزاع.**

يمثل العراق حالة أكثر تعقيدًا، حيث يواجه تحديات كبيرة في التحول الرقمي في سياق ما بعد النزاع مع استمرار التحديات الأمنية والسياسية. على الرغم من هذه التحديات، هناك جهود مبذولة نحو الرقمنة.

- **التحول الرقمي والدفع الإلكتروني:** يشهد العراق تحولاً تدريجيًا نحو الدفع الإلكتروني و رقمنة بعض الخدمات الحكومية، بهدف تقليل الفساد وتبسيط الإجراءات. هذا التحول يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية والوعي المجتمعي.
- **استعادة الثقة:** يواجه العراق تحديًا كبيرًا في استعادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، والتحول الرقمي يمكن أن يلعب دورًا في ذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة ومع ذلك، يتطلب ذلك جهودًا مشتركة من القطاعين العام والخاص وحملات توعية شاملة
- **تحديات البنية التحتية والتشريعات:** لا يزال العراق يواجه تحديات في تطوير البنية التحتية الرقمية وإصدار التشريعات اللازمة لتنظيم التحول الرقمي وحماية البيانات.

الدروس المستفادة من العراق تُشير إلى أن التحول الرقمي في سياقات ما بعد النزاع يتطلب معالجة شاملة للتحديات الأمنية والسياسية، بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية والتشريعات وبناء الثقة المجتمعية.

**بناء أنظمة رقمية لبناء الثقة المجتمعية والمؤسسية:**

من خلال استعراض هذه التجارب، يمكن استخلاص عدة دروس رئيسية لبناء أنظمة رقمية تساهم في بناء الثقة المجتمعية والمؤسسية في ليبيا .

1. **القيادة السياسية والرؤية:** يجب أن يكون هناك التزام سياسي قوي ورؤية واضحة للتحول الرقمي كأداة لإعادة بناء الدولة، وليس مجرد مشروع تكنولوجي.
2. **الهوية الرقمية الموحدة:** تطوير نظام هوية رقمية موحدة وشاملة أمر بالغ الأهمية لتحديد هوية المواطنين، وتبسيط الخدمات، وتعزيز الشفافية.
3. **رقمنة الخدمات الحكومية:** يجب التركيز على رقمنة الخدمات الحكومية الأساسية (التعليم الصحة، السجلات المدنية) لتبسيط الإجراءات، وتقليل الفساد، وتحسين وصول المواطنين إلى الخدمات.
4. **البنية التحتية الرقمية:** الاستثمار في بنية تحتية رقمية قوية وموثوقة (شبكات الإنترنت، مراكز البيانات) أمر ضروري لدعم التحول الرقمي.
5. **الإطار التشريعي والتنظيمي:** وضع قوانين وتشريعات واضحة لحوكمة البيانات، وحماية الخصوصية، والأمن السيبراني، أمر حيوي لبناء الثقة في النظام الرقمي.
6. **الشفافية والمساءلة:** يجب أن تكون أنظمة الحوكمة الرقمية مصممة لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يسمح للمواطنين بتتبع أداء الحكومة ومحاسبة المسؤولين.
7. **الوعي والتعليم الرقمي:** يجب العمل على زيادة الوعي الرقمي بين المواطنين والموظفين الحكوميين، وتوفير التدريب اللازم لاستخدام الأدوات الرقمية بفعالية.
8. **التعاون والشراكة:** يتطلب التحول الرقمي الناجح تعاونًا بين الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الشراكات الدولية للاستفادة من الخبرات والتجارب الأخرى.

إن هذه الدروس المستفادة من التجارب الدولية تُقدم خارطة طريق لليبيا لتحويل التحديات الحالية إلى فرص لبناء دولة حديثة وفعالة، حيث يكون التحول الرقمي رافعة أساسية لتحقيق الاستقرار والتنمية وبناء الثقة بين الدولة والمواطنين.

**خاتمة وتوصيات:**

لقد أظهرت هذه الدراسة أن التحول الرقمي يمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء الدولة في ليبيا، ولكنه في الوقت ذاته يواجه تحديات جسيمة تتعلق بالانقسام السياسي، وتآكل المؤسسات، وغياب البنية التشريعية الناظمة للبيانات، والفوضى المعلوماتية. إن تحويل البيانات من أداة للصراع إلى أداة لبناء الدولة وتعزيز المساءلة والتنمية يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، وإرادة سياسية قوية، وتعاونًا بين جميع الأطراف المعنية.

**رؤية مستقبلية: تحويل البيانات من أداة للصراع إلى أداة لبناء الدولة.**

تتمثل الرؤية المستقبلية في بناء "ليبيا الرقمية"، وهي دولة حديثة وفعالة، تستخدم التكنولوجيا لتقديم خدمات ذات جودة عالية لمواطنيها، وتعزز الشفافية والمساءلة، وتُمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات دقيقة وموثوقة. لتحقيق هذه الرؤية، يجب العمل على المحاور التالية:

- **بناء الثقة:** يجب أن يكون بناء الثقة هو الهدف الأسمى لأي استراتيجية للتحول الرقمي في ليبيا يتطلب ذلك تعزيز الشفافية، وحماية البيانات الشخصية، وإشراك المواطنين في صنع القرار.
- **توحيد الجهود:** يجب توحيد الجهود بين مختلف المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي.
- **الاستثمار في البنية التحتية والمهارات:** يجب الاستثمار في بناء بنية تحتية رقمية قوية وموثوقة، وتنمية المهارات الرقمية لدى المواطنين والموظفين الحكوميين.
- **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:** يجب تشجيع الابتكار وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا وتوفير بيئة داعمة للشركات الناشئة.

**توصيات عملية**

**بناءً على التحليل الذي تم تقديمه في هذه الدراسة، نوصي بما يلي:**

1. **تشكيل هيئة وطنية عليا للتحول الرقمي:** تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات المعنية يجب أن تتمتع هذه الهيئة بالاستقلالية والصلاحيات اللازمة لأداء مهامها بفعالية.
2. **إصدار قانون شامل لحماية البيانات الشخصية:** يضمن حماية خصوصية المواطنين ويُنظم جمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية، ويُحدد حقوق والتزامات الأفراد والمؤسسات في هذا المجال.
3. **تطوير نظام هوية رقمية موحدة:** يُمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات الحكومية والخاصة بشكل آمن وسهل، ويُعزز الشفافية والمساءلة.
4. **رقمنة الخدمات الحكومية ذات الأولوية:** مثل التعليم، والصحة، والسجلات المدنية والخدمات البلدية، مع التركيز على تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات.

5. **إطلاق حملة وطنية للتوعية بأهمية التحول الرقمي:** تستهدف جميع فئات المجتمع وتهدف إلى زيادة الوعي بالفرص والتحديات التي يُتيحها التحول الرقمي، وتشجيع استخدام التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول.
6. **تعزيز التعاون الدولي في مجال التحول الرقمي:** للاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية، والحصول على الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي.
7. **دعم البحث العلمي والابتكار في مجال التكنولوجيا:** من خلال توفير التمويل اللازم وإنشاء مراكز بحثية متخصصة، وتشجيع التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.
8. **وضع إطار أخلاقي لاستخدام التكنولوجيا:** يضمن استخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول و أخلاقي، ويُعزز القيم الإنسانية، ويحمي حقوق المواطنين.

إن تحقيق التحول الرقمي في ليبيا ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة حتمية لبناء دولة حديثة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل. يتطلب ذلك جهدًا وطنيًا شاملاً ، وإرادة سياسية قوية، وإيمانًا بقدرة ليبيا على تجاوز الصعاب وبناء مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

## المراجع:


1. United Nations. (2020). United Nations E-Government Survey 2020: Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development. New York: United Nations. https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2020-Survey/EgovSurvey2020_Ar.pdf
2. Al-Hammadi, O. A. (2024). Digital Governance Between Theory and Practice. Erfaa Publishing. https://erfaa.com.sa/OqpYRKq
3. Rashwan, F. (2025). The legal challenges of digital governance in public institutions. Journal of Legal and Economic Studies, 1, 1–20. https://journals.ekb.eg/article_415160_bb88dc52a898972e39ec3786fd1ddea4.pdf
4. Bakkah. (n.d.). E-Governance: Benefits, Principles, Models, and Objectives. Retrieved from https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9
5. El Ghazouani, D. (2020). Manuel Castells and the concept of the network society. Journal of Human and Social Studies, 9(3), 1039–1054. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/275/9/3/137886
6. Castells, M. (2000). The Rise of the Network Society (2nd ed.). Blackwell Publishers.

7. Kitchin, R. (2014). The Data Revolution: Big Data, Open Data, Data Infrastructures and Their Consequences. Sage Publications.
8. Al-Fitouri, A. (2022, March 27). The reality of electronic transactions in Libya. Al Wasat.
https://alwasat.ly/news/opinions/353730
9. Access Now. (2020, December). Libya's Draft Cybercrime Law: A Threat to Human Rights.
https://www.accessnow.org/wp-content/uploads/2020/12/net-libya-1.pdf
10. Ministry of Justice - Libya. (n.d.). Draft Law on Personal Data Protection. (Note: Specific URL for draft law may vary or be unavailable publicly; this is a general reference to ongoing efforts).
11. General Information Authority - Libya. (2023). Libya Digital Transformation Strategy 2023.
https://www.gia.gov.ly/wp-content/uploads/2023/03/Libya-DigitalTransformation-Strategy-2023.pdf
12. المشاي، أبوالقاسم – أشتيوي، خالد. (18 مايو، 2025). التحول الرقمي والابتكار: رؤية مستقبلية للسياسات العلمية في شمال أفريقيا.

DOI: https://doi.org/10.26629/ssj.2025.10

https://journ.nu.edu.ly/index.php/sharws/article/view/89